

رسالة ملكية إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراتي بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 27 ذي القعدة 1414 - 9
ماي 1994 رسالة إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراتي بشأن
الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية
والاجتماعية.
وفي ما يلي نص هذه الرسالة

خديمتنا الأرضي وزيرنا الأول السيد محمد كريم العمراتي
أمتك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد
فإن المحادثات التي تجري حاليا بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات
الاقتصادية والاجتماعية استهلكت اجتماعاتها بالاستماع إلى الخطاب الذي وجهناه
للمجتمعين وحرصنا فيه على الإعراب عن ما يخامرنا من بالغ العناية وكريم
الرعاية لمختلف الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي. ولقد كان توجهنا في ذلك
الخطاب واضحا لم يكنفه غموض أو التباس إذ حددنا في آن واحد الأهداف
المتوخاة من الحوار ورسمنا الوسائل والطرق المؤدية إلى تحقيقها.
وبخصوص الهدف يتعين أن نأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف
المتنازعة وحاجاتها وأن ينجب الدخول في المناهات والإخلال بالتوازن المطلوب
حتى لا يقع المس بالمنافع المكتسبة طيلة السنوات الأخيرة بفضل تضحيات
ومجهودات الجميع.
وطبيعي أن إرضاء المطالب ليس موقونا على إرادة الحكومة رجدها لأن واجبها
أن تنصرف في الأموال العمرية دائما في نطاق الحفاظ على المصلحة العليا
للأمة كما أن واجبها أن تهتم بموضوعية وواقعية بالأوضاع الاجتماعية التي تعرض
على نظرها وأن تقبها في ضوء ما تتوفر عليه من إمكانيات متاحة بوسائل
لتحسين تلك الأوضاع.

ومن هذا المنطلق فالتوجه على هذا النهج واضح كل الوضوح بحكم أن المطالبين بالحقوق هم فصائل ثنى ينتظم في سلكها القطاع الصناعي والعصري والقطاع التجاري وقطاع الصناعة التقليدية والعالم القروي.

ولكل صنف من هذه الفصائل حاجاته ورغباته وهي جميعها حريصة على أن تلبي حاجاتها ومطالبها.

بمقتضى ذلك، فالحكومة مدعوة لتوزيع الوسائل المتاحة بين مختلف الفصائل. أما تمثل القطاعات الاجتماعية فعليهم من جهتهم واجب النظر في تحديد أسبقيات المجالات التي ينبغي إرضاؤها وضبط الحدود التي تنجز في نطاقها المطالب ونلبي الرغبات فلا مجال هنا للديماغوجية والمزايدات وذلك في مصلحة المعنيين أنفسهم.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تبني طريقة عمل منبثقة عن وقاف بين المتحاورين جميعا ومادام الرهان واضحاً ومعروفاً من الجميع، فإن تحديد الأسبقيات من حق الجميع كذلك.

وهذا يقضي إلى استبعاد إملاء الإرادة وفرض الحلول من جانب دون آخر بل يقتضي أن تسود روح المسؤولية المشتركة في تحديد الاختيارات وترتيبها.

ولتظل العلاقة موصولة الأواصر بين المشاركين في الحوار فإننا نؤكد لك مرة أخرى قراراتنا القاضي بإنشاء لجنة حوار تجمع أكثر ما يمكن وتتألف من ممثلي الحكومة وممثلي الفصائل الاجتماعية المعنية.

فاحرص - رعاك الله - على التقيد بهذه التوجيهات والسهر على تنفيذ هذه التعليمات . سدد الله خطاك والسلام.

27 في النسخة 1414 - 9 ماي 1994